

Royaume du Maroc



Ministère de l'Economie, des Finances
et de la Réforme de l'Administration



المملكة المغربية
+ⴰⵎⴰⵔⴰⵏⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⴰⵏⴰⵢⵜ



وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
+ⴰⵎⴰⵔⴰⵏⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⴰⵏⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⴰⵏⴰⵢⵜ

عرض

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

حول

مشروع القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق
بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية

02 يوليو 2021

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون،

تفضل **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله** وأيده بإعطاء توجيهاته السامية المتعلقة بضرورة الإسراع بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام، وإحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة ومواكبة أداء المؤسسات العمومية وذلك بمناسبة خطاب العرش بتاريخ 29 يوليو 2020، وكذلك من خلال الخطاب الملكي السامي الموجه إلى البرلمان بتاريخ 9 أكتوبر 2020.

ويروم هذا الإصلاح الاستراتيجي القيام بمراجعة جوهرية ومتوازنة لمكونات قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية وفق مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، مع التركيز على الدور المحوري الذي ستقوم به الوكالة المذكورة في هذا المجال.

ومن الأكد أن هذه **التوجيهات الملكية تضي دينامية جديدة** على إصلاح قطاع استراتيجي للبلاد. كما تشكل منعطفا تاريخيا بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية والتي ستشهد قيادتها الاستراتيجية وتدبيرها وحكامتها تحولا جذريا، حيث سيتمكن هذا الإصلاح من الرفع من الفعالية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات والمقاولات العمومية من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعيق تطورها وتحقيق الانسجام والتكامل في مهامها.

بالفعل، وكما أثبتت ذلك **الافتحاصات** التي تم إنجازها من لدن **هيئات المراقبة**، ولا سيما التقرير الذي أصدره المجلس الأعلى للحسابات في يونيو 2016، وكذا التقرير الأخير للجنة الخاصة بالنموذج التنموي، أو

الافتحاصات والدراسات التي قامت بها هذه الوزارة، فإن القطاع العام بالرغم من **إسهاماته المتعددة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، في مجالات البنية التحتية والخدمات العمومية والتموقع الدولي، فلا زالت تعوقه مجموعة من **الاختلالات والنقائص** من قبيل تكاثر عدد المؤسسات والمقاولات العمومية، لا سيما ذات الطبيعة غير التجارية، وتداخل مهامها في بعض الأحيان مع مؤسسات ومقاولات عمومية أخرى أو مع بنيات تابعة للقطاعات الوزارية، والاعتماد الكلي للمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطبيعة غير التجارية على الميزانية العامة للدولة، وإشكالية استدامة النماذج التنموية لبعض المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطبيعة التجارية، إضافة إلى غياب تكامل قطاعي.

وبهذا الصدد، لا يفوتني أن أئوه **بتعدد وجودة الأشغال المنجزة من طرف البرلمان بخصوص المؤسسات والمقاولات العمومية** سواء من خلال:

✓ **المهام الاستطلاعية وتقارير التقييم** الصادرة عن لجنة مراقبة المالية العمومية منها، على سبيل المثال لا الحصر، دراسة تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2016 وصندوق الإيداع والتدبير وصندوق التجهيز الجماعي وبريد المغرب...؛

✓ **لجان تقصي الحقائق**: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق المغربي للتقاعد ومكتب التسويق والتصدير...؛

✓ **جلسات الاستماع** لمسؤولي مؤسسات ومقاولات عمومية: المجمع الشريف للفوسفات وشركة الخطوط الجوية الملكية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب...

✓ **الأسئلة الكتابية والشفوية** وكذا أسئلة لجان المالية المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية بمناسبة دراسة مشروع القانون المالي السنوي.

وقد شكلت خلاصات وتوصيات **أشغال البرلمان رافدا من الروافد التي تم الاعتماد عليها** لتحديد المعالم والأهداف الأساسية لهذا الإصلاح الاستراتيجي.

في هذا السياق، تم إعداد مشروع القانون-الإطار الذي يروم إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال إعادة هيكلتها وتموقعها في أفق تعزيز مساهمتها الفعالة في أوراش الإصلاح التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة نصره الله خصوصا الخطة الطموحة للإنعاش الاقتصادي وتعميم التغطية الاجتماعية.

وقد تمت صياغة مشروع هذا القانون-الإطار وفق **مقاربة إصلاحية شاملة مندمجة وإرادية** تُمكن من تطوير التكامل والانسجام بين مكونات القطاع العام وضبط حجمها وتحسين حكومتها والرفع من كفاءتها الاقتصادية والاجتماعية.

ويطمح هذا الإصلاح إلى المساهمة في تسريع **الانتقال إلى نموذج تنموي جديد** من خلال دعم الثقة والمسؤولية اللتين من شأنهما تيسير الانسجام والتكامل بين فاعلي القطاع العام وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص وباقي مكونات المجتمع. كما يهدف إلى المساهمة في **تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني** من خلال تعزيز أداء المؤسسات والمقاولات العمومية وقدرتها الابتكارية والتنافسية والتي تساهم في خفض تكاليف عوامل الإنتاج وتحسين الولوج إلى المرافق العمومية وجودتها.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون،

تتمثل **الأهداف الأساسية لهذا الإصلاح** في تعديل حجم القطاع العام وتأطير توسعه وتدعيم قدراته وتحديث قواعده وقيادته وحكامته ومراقبته.

وقد حدد مشروع القانون-الإطار **المبادئ المؤطرة لهذا الإصلاح** الطموح للقطاع العام ومنها على وجه الخصوص: استمرارية المرفق العام وقابليته للتغيير والملاءمة، والشفافية والمنافسة الحرة، والمحافظة على الحقوق المكتسبة والربط بين المسؤولية والمحاسبة، والتخصيص الأمثل للموارد العامة بالإضافة الى إشراك مختلف الأطراف المعنية.

ويتضمن مشروع القانون-الإطار **مقتضيات مبتكرة** من أبرزها:

- وضع برنامج لإعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية، من خلال تجميعها أو إدماجها أو حلها وتصفيتها، وتأطير عملية إحداث المؤسسات والمقاولات العمومية الجديدة، ومساهماتها في رأسمال المقاولات الخاصة؛
- إضفاء دينامية جديدة على القطاع العام، والرفع من نجاعة الرقابة المالية للدولة، وإرساء آليات لضمان الانسجام والتنسيق والتكامل بين مختلف المؤسسات والمقاولات العمومية ؛
- اعتماد مقاربة تعاقدية بين الدولة وهذه المؤسسات والمقاولات، بهدف الرفع من أدائها، وتحسين حكامتها وتعزيز ثقافة الأداء والنتائج؛
- تحويل المؤسسات العمومية التي لها نشاط تجاري إلى شركات المساهمة من أجل حكمة أفضل وتوجه ناجع نحو السوق المالي؛
- انتقال المقاولات العمومية، كلما كان ذلك ممكنا وملائما، إلى نظام الحكامة المعتمد على مجلس إداري يترأسه رئيس مدير عام، مما يسمح بتحديد وتوضيح أفضل لمسؤولية مسيري المقاولات العمومية؛
- إرساء هيئة للتشاور والتنسيق مع القطاعات الوزارية والأطراف المعنية؛
- إجراء تقييم دوري لمهام ونشاط المؤسسات لتكريس مسلسل التطوير المستمر؛

- تكريس أفضل ممارسات الحكامة، خاصة في مجال مساواة النوع وإدماج متصرفين مستقلين وتنشيط اللجان المتخصصة والتقييم المنتظم؛

- توضيح دور وصاية الدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون،

لتحقيق كل هذه الأهداف وتفعيل هذه التدابير الإرادية، ستعمل الدولة على تنزيل هذا القانون الإطار على **مدى خمس (05) سنوات** ابتداءً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وتجدر الإشارة إلى **الدور البارز الذي يسندته مشروع هذا القانون الإطار إلى كل من البرلمان والحكومة** من خلال وضع **القوانين الخاصة والنصوص التطبيقية** التي ستمكن من تنفيذ عمليات تجميع المؤسسات العمومية ودمج المقاولات العمومية أو الشركات التابعة، وتحويل المؤسسات العمومية التي تمارس أنشطة تجارية إلى شركات مساهمة، وحل وتصفية بعض الوحدات من المحفظة العمومية. هذا، بالإضافة إلى مهام هذه الهيئات في مجال الحرص على السير الحسن لمنظومة حكامته ومراقبة المؤسسات والمقاولات العمومية وتناسق برامج عملها مع السياسات والاستراتيجيات العمومية وكذا التوجيه والمساءلة.

وبخصوص **تنزيل هذا القانون-الإطار**، أود التأكيد على أمرين هامين يتعلقان بدور الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، من جهة، والحالة الخاصة للمؤسسات والمقاولات العمومية التابعة للجماعات الترابية.

ففيما يتعلق **بدور الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة**، تجدر الإشارة إلى أن هذه الوكالة، التي **ستنقل إليها الدولة تدريجياً مساهماتها في المقاولات العمومية**، سيتم إحداثها، في البدء، على شكل

مؤسسة عمومية على أن يتم **تحويلها إلى شركة المساهمة داخل أجل لا يتجاوز خمس سنوات**. كما أن هذا القانون-الإطار يتضمن بعض التدابير التي تساهم في تأطير دور وحكمة هذه الوكالة من خلال التنصيب على إلزامية:

- وضع استراتيجية مساهماتية للدولة توضح الأهداف والنتائج المنتظرة من المحفظة العمومية؛
- إصلاح نظام الخوصصة الذي سيمكن من تحديث وتأهيل المنظومة الحالية في اتجاه إنجاز أمثل لعمليات رأس المال وتيسير تخلي الدولة عن الأنشطة التنافسية؛
- إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للمؤسسات والمقاولات العمومية ووضع التدابير التشريعية والتنظيمية الضرورية لتأطير العمليات المتعلقة بتعيين أعضاء الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية سواء المستقلين أو الذين يمثلون الدولة مع تحديد دور الوكالة الوطنية في ذلك؛
- مواكبة الوكالة لعمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية المنصوص عليها في القانون-الإطار.

أما فيما يتعلق **بالمؤسسات والمقاولات العمومية التابعة للجماعات الترابية**، فقد نص مشروع القانون-الإطار على استثنائها من مقتضياته إلا تلك التي تتعلق بالحكمة والمراقبة المالية. كما أن الجهات المختصة مدعوة إلى اتخاذ التدابير التشريعية والتنظيمية اللازمة لتنزيل الأهداف الأساسية والمبادئ المنصوص عليها في هذا القانون-الإطار داخل هذه الهيئات.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون،

إن تنزيل هذا الإصلاح العميق يتطلب مشاركة جميع الفاعلين المعنيين.

ولنا اليقين أن هذا الإصلاح سيعرف نجاحاً مؤكداً بالنظر إلى نوعية **عمليات إعادة الهيكلة** التي تم البدء في الاشتغال عليها، موازاة مع إعداد مشروع القانون-الإطار، وذلك **في إطار مقاربة استباقية**، مع الأطراف المعنية. وهكذا، فقد تمت دراسة مراجعة النموذج الاقتصادي لمجموعة من المؤسسات والمقاولات العمومية والرفع من أدائها وخاصة في القطاع السمعي البصري وقطاعات الطاقة والنقل السككي والموانئ والطرق السيار والنقل الجوي والبريد والضمان الاجتماعي والتكوين المهني والأنشطة المالية والبنكية.

لذا، فإن اعتماد هذا الإطار القانوني المبتكر المعروض عليكم سيساهم، لا محالة، في تنفيذ **خطة الإنعاش الطموحة** التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020 من خلال تحسين حكمة وأداء وفعالية القطاع العام. وبالموازاة مع ذلك، فمن شأن إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار من جهة، وإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة من جهة أخرى، مضاعفة الآثار الإيجابية المتوخاة من هذا القانون-الإطار، وذلك في **إطار إصلاح إرادي شامل ومندمج**.

تلكم هي الغاية من مشروع القانون-الإطار المعروض على أنظاركم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.